الأمم المتحدة S/2020/66

مجلس الأمن

Distr.: General
28 January 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أرجو ممتنا إصدار هذه الرسالة ومرفقها، وهو رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من إبراهيم غالي، الأمين العام لجبهة البوليساريو، بشأن نتائج المؤتمر الخامس عشر لجبهة البوليساريو، باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
السفير
الممثل الدائم

310120 300120 20-01281 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبلغكم بأن المؤتمر الخامس عشر لجبهة البوليساريو قد عُقد في بلدة تيفاريتي في الصحراء الغربية في الفترة من 19 إلى 24 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وأجرى المؤتمر تقييما للجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة بغية حل النزاع في الصحراء الغربية الناجم عن استمرار الاحتلال المغربي غير القانوني لأجزاء من الصحراء الغربية منذ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1975. وفي هذا الصدد، أعرب المؤتمر عن تأييده الثابت والقوي للقرار الذي اتخذته جبهة البوليساريو بشأن مشاركتها في عملية الأمم المتحدة للسلام. وكما تعلمون، ففي أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن 2494 (2019) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلنت جبهة البوليساريو عزمها على إعادة النظر في مشاركتها في عملية السلام ككل في مواجهة فشل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن المتكرر في منع المغرب من إملاء شروط عملية السلام ودور الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

ولاحظ المؤتمر، ببالغ القلق، أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قد أخفقت حتى الآن في الوفاء بولايتها، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 690 (1991) والقرارات اللاحقة، ألا وهي إجراء استفتاء حر ونزيه بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وبدلا من ذلك، أصبحت البعثة متفرجا سلبيا على إجراءات الضم التي اتخذها المغرب بهدف ''تطبيع'' وترسيخ احتلاله غير القانوني لأجزاء من الصحراء الغربية، بما يشمل، في جملة أمور، إشراك أطراف ثالثة في فتح ''قنصليات'' في مدينة العيون، عاصمة الصحراء الغربية المحتلة. وفي هذا الصدد، أعرب المؤتمر عن شعوره بالإحباط الشديد إزاء صمت الأمم المتحدة وتقاعسها عن اتخاذ إجراءات في مواجهة هذه الأعمال غير القانونية والاستفزازية والمزعزعة للاستقرار، وهو ما يقوض بشكل خطير مصداقية الأمم المتحدة في نظر شعبنا.

ولقد فقد شعبنا الثقة في عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة وفي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وإن عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، بشكلها الحالي، قد انحرفت بشكل خطير عن مسارها وإن بعثة الأمم المتحدة قد فشلت في تنفيذ ولايتها. ولذلك، فلكي يستعيد شعبنا الثقة في عملية الأمم المتحدة للسلام وفي بعثة الأمم المتحدة، ينبغي أن تتخذ الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، متصرفَين في نطاق مسؤوليات كل منهما، الإجراءات العاجلة التالية:

(أ) الشروع في عملية سياسية جادة تقوم على أساس واضح ومتين يتسق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة وتوجَّه نحو التوصل إلى حل سلمي ودائم على أساس موافقة الشعب الصحراوي المعرب عنها من خلال عملية ذات مصداقية وحقيقية لتقرير المصير يمكن فيها لشعبنا أن يختار بحرية وديمقراطية بين مجموعة كاملة من الخيارات. ولهذا الغرض، فإن التعجيل بتعيين مبعوث شخصي للأمين العام للصحراء الغربية، يكون مستقلا وذا كفاءة، أمر بالغ الأهمية. بيد أن تعيين مبعوث شخصي جديد ينبغي ألا يكون غاية في حد ذاته في غياب عملية سياسية جادة وهادفة؛

(ب) اتخاذ قرارات واضحة لكفالة إجراء مفاوضات مباشرة وموضوعية في أقرب وقت ممكن بين طرفي النزاع، جبهة البوليساريو والمغرب، بغية تحقيق الحل المذكور أعلاه. ومن المهم التأكيد على أن

أي حل قد يتوصل إليه الطرفان، لكي يكون حقيقيا ومستداما، ينبغي أن يُعتمد من خلال التعبير الحقيقي والحر عن إرادة الشعب الصحراوي، الذي هو حصرا صاحب حق تقرير المصير وموضوعُه؛

(ج) كفالة التقيد الكامل والصارم بشروط وقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية ذات الصلة التي وافق عليها الطرفان بتوافق الآراء وأقرها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ تدابير فورية وقوية لإعادة الوضع إلى ما كان عليه في يوم دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في 6 أيلول/سبتمبر 1991. ويستتبع ذلك عدة أمور منها الإغلاق الفوري للفتحة غير القانونية التي أحدثها المغرب في جداره العسكري وعبر المنطقة العازلة في الكركرات؛

(د) كفالة استقلالية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وحيادها باتخاذ جميع القرارات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ جميع أنشطتها العسكرية والسياسية والإدارية وفقا للمعايير الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويستتبع ذلك عدة أمور منها إزالة جميع القيود التي يفرضها المغرب على البعثة، كما ينبغي للأمم المتحدة أن تمارس سلطتها الحصرية في جميع المسائل المتصلة بالتنفيذ الكامل والفعال لولاية البعثة. وينبغي للبعثة أيضا أن تعامل كلا الطرفين على قدم المساواة. ومن غير المقبول إطلاقا ألا يتمكن الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، بسبب سياسة الابتزاز التي يتبعها المغرب، من الاجتماع بجبهة البوليساريو في مناطق الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة الفعلية لجبهة البوليساريو. وكون الممثلين الخاصين السابقين للأمين العام للصحراء الغربية قد اجتمعوا معنا في عدة مناسبات في تلك المناطق يدل على أن حجة ''الممارسة المتبعة منذ وقت طويل'' حجة واهية ومن ثم فهي غير مقبولة؛

(هـ) تحمل المسؤولية الكاملة والفعلية للأمم المتحدة تجاه الصحراء الغربية، التي لا تزال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، وتجاه شعبها على نحو ما أعادت الجمعية العامة تأكيده مرارا. ويشمل ذلك ضمان حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الصحراوي، بما في ذلك حقه في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية، وتقديم تقارير منتظمة عن الحالة في الإقليم إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية. ومن غير المقبول أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي لا تزال تُحرَم من الوصول الكامل إلى المحاورين المحليين في الصحراء الغربية المحتلة، بالإبلاغ في كثير من الأحيان عن مشاريع استثمارية مزعومة تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال دون أن تقدم تقارير عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية الواجبة للصحراويين وعن النهب الممنهج للموارد الطبيعية للإقليم.

وهذه إجراءات ضرورية ينبغي اتخاذها لاستعادة ثقة شعبنا في عملية الأمم المتحدة للسلام لأننا لا نستطيع المشاركة في أي عملية لا تحظى بثقة شعبنا ودعمه. وإذ نكرر تأكيد التزامنا المستمر بإيجاد حل سلمي للنزاع، نود أن نؤكد أننا لا يمكن أبدا أن نكون شريكا في أي عملية لا تراعي ممارسة شعب الصحراء الغربية بشكل كامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ولا تنص على ذلك.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) إبراهيم **غالي**
الأمين العام لجبهة البوليساريو